

مقرر
دراسات نقدية 3
الأسبوع 3

عرض الطالب / بدر عبدالله السبيعي
دكتورة القانون
الفصل الثالث





المكتبة الرقمية السعودية 2022م

أطروحه دكتوراة بعنوان

الإخلال في المعاملات المالية وأثره في المسؤولية الجنائية - دراسة تأصيلية تطبيقية

د. حمد بن حسن بن محمد آل جريوي

DOI: <https://hdl.handle.net/20.500.14154/68313>

المقدمة

- تعد المنهجية العلمية من الركائز الأساسية التي يُبنى عليها صدق أي دراسة علمية وقيمتها البحثية، إذ تُمكن القارئ من تقييم مدى موثوقية النتائج ومدى ارتباطها بأهداف البحث وإشكاليته.

- وتُعد دراسة "الإخلال في المعاملات المالية وأثره في المسؤولية الجنائية – دراسة تأصيلية تطبيقية"، إعداد حمد بن حسن بن محمد آل جريوي (1444هـ/2022م)، من الدراسات التي تجمع بين التأصيل الفقهي والتحليل القانوني، مع محاولة ربط ذلك بالتطبيقات النظامية في المملكة العربية السعودية.

- تهدف هذه المهمة إلى تحليل المنهجية المتبعة في الدراسة، وتقييم أساليبها التحليلية، ومدى مناسبة هذه الأدوات لطبيعة أهدافها، مع الوقوف على عناصر القوة والضعف في البناء المنهجي، لتقديم تصور علمي متكامل عن مدى كفاءة التصميم البحثي

أولاً: تحليل المنهجية المستخدمة في الدراسة

- اعتمدت الدراسة على المنهج التأصيلي التحليلي التطبيقي، وهو منهج ثلاثي يتناسب مع طبيعة الموضوع الذي يجمع بين الجوانب النظرية (الفقهية) والواقعية (النظامية والقضائية).

1- المنهج التأصيلي

- قام الباحث بتأصيل المفاهيم المتعلقة بالإخلال في المعاملات المالية، من خلال الرجوع إلى المصادر الشرعية الأصلية مثل القرآن الكريم، والسنة النبوية، وآراء الفقهاء من مختلف المذاهب الإسلامية.
- وقد عالج مسائل الضمان، والتقصير، والإضرار بالغير، من منطلق شرعي دقيق.
- هذا التأصيل أضفى على الدراسة ثقلًا علميًا، وجعلها منسجمة مع الإطار القيمي الذي يستند إليه النظام العدلي في المملكة، مما يعكس فهمًا عميقًا للأسس التي يُبنى عليها النظام القانوني السعودي

2- المنهج التحليلي

- استخدم الباحث التحليل المقارن بين الأحكام الفقهية والنظامية، كما قام بتحليل النصوص النظامية وربطها بمفاهيم المسؤولية الجنائية.
- وقد أظهر قدرة على مناقشة الفروق بين المسؤولية المدنية والجنائية من خلال تحليل النصوص والوقائع.
- أسهم هذا التحليل في تقديم طرح علمي متماسك، وانتقل بالبحث من مجرد توصيف الأحكام إلى مناقشتها واستنباط العلاقات بينها، ما يعزز القيمة الفقهية والنظامية للنتائج.

3- المنهج التطبيقي

- قدّم الباحث أمثلة تطبيقية من الأنظمة السعودية مثل نظام مكافحة الاحتيال المالي، ونظام التنفيذ، وبعض الإشارات إلى القرارات القضائية.
- ورغم أن الجانب التطبيقي لم يتوسع كثيراً في تحليل السوابق القضائية، إلا أنه أضاف للدراسة طابعاً عملياً وربطها بالواقع القضائي المعاصر.
- يُعد هذا الربط بين الجانب التأصيلي والنظامي ميزة مهمة، لأنه يُقرّب النتائج من الواقع ويجعلها قابلة للاستفادة في البيئات التشريعية.

ثانيًا: تحليل أدوات جمع البيانات وأساليب التحليل

1- أدوات جمع البيانات

- لم يستخدم الباحث أدوات ميدانية مثل الاستبيانات أو المقابلات، بل اقتصر على تحليل النصوص الشرعية والنظامية، مما يُعد ملائمًا لطبيعة البحث.
- هذا التوجه يُظهر تركيز الباحث على بناء فهم نظري وتأصيلي وليس دراسة سلوكيات أو توجهات فئات مجتمعية، وبالتالي فإن عدم استخدام أدوات ميدانية لا يُعد نقصًا في السياق الحالي.

2- أساليب التحليل

- اعتمد الباحث على التحليل النصي والمقارن، من خلال تفكيك المفاهيم القانونية والشرعية، ومقارنتها بالتطبيقات الحديثة، وتحليل أوجه التلاقي والاختلاف بين الفقه الإسلامي والأنظمة السعودية.
- جاءت أساليب التحليل منسجمة مع طبيعة البيانات، حيث إن النصوص تحتاج إلى تأويل وتفسير لا إلى قياس، وقد أدار الباحث هذا الجانب بكفاءة.

ثالثًا: مدى مناسبة المنهجية والأدوات لأهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة في:

- تأصيل مفهوم الإخلال في المعاملات المالية.
- بيان الفرق بين الإخلال المدني والإخلال الجنائي.
- تحديد المسؤولية الجنائية بناء على الإخلال وفق الشريعة والنظام.
- المنهجية المتبعة، بأقسامها الثلاثة (التأصيل، التحليل، التطبيق)، جاءت مناسبة لهذه الأهداف على النحو الآتي:
- خدم المنهج التأصيلي الهدف الأول، ببيان الجذور الفقهية للمسألة.
- خدم المنهج التحليلي الهدف الثاني، بإبراز الفروق الدقيقة بين المسؤوليتين المدنية والجنائية.
- خدم المنهج التطبيقي الهدف الثالث، من خلال إيراد الأنظمة القضائية المعاصرة وربطها بالمفاهيم المستخلصة.
- كما أن الأدوات الموظفة جاءت مناسبة للموضوع، ولم يكن هناك حاجة فعلية لاستخدام أدوات ميدانية أو إحصائية، نظرًا لأن أهداف البحث تركز على التحليل لا على القياس.

رابعاً: نقاط القوة والضعف في المنهجية

نقاط القوة:

- توافق المنهج مع طبيعة الموضوع.
- الربط المنهجي بين الشريعة والنظام.
- تنوع المصادر الفقهية وعدم الانحياز لمذهب واحد.
- أسلوب تحليلي واضح ومتدرج.

نقاط الضعف:

- محدودية التوسع في التطبيقات القضائية رغم الإشارة لها، وكان يمكن أن يعززها تحليل مقارنة لأحكام قضائية واقعية.

الخلاصة

- يُظهر تحليل المنهجية أن الباحث قد وُفّق في اختيار منهج مركب يتلاءم مع طبيعة البحث في الفقه والنظام، واستطاع توظيفه بطريقة فعّالة لتحقيق أهدافه العلمية.
- كما أن أدوات جمع البيانات وأساليب التحليل كانت كافية وملائمة في ضوء طبيعة الموضوع، ولم يكن هناك حاجة لاستخدام أدوات إحصائية أو ميدانية.
- وبالرغم من بعض الملاحظات المتعلقة بإبراز المنهجية بشكل أكثر تنظيماً وتوسيع التطبيقات الواقعية، فإن البناء المنهجي للدراسة يمثل نموذجاً علمياً رصيناً، يبرهن على قدرة الباحث في إدارة أدواته البحثية بمرونة ودقة، بما يخدم الفهم التطبيقي والفقه في آنٍ معاً.



Thank You